



# تلازم العلم والعمل شرطٌ للتنمية

رأىء شرف الدين - النأئب الأول لءاكم مصرف لبنان

ندوة "التعليم الجامعي وتحديات سوق العمل"  
جمعية كمال جنبلاط الفكرية بالتعاون مع جامعة البلمند  
ه أيار ٢٠١٦ | قبرشمون

## قائمة المحتويات

١. مقدمة..... ٢
٢. واقعٌ مختل لعلاقةٍ تلازمية..... ٣
٣. ردم الهوة: بحثية التعليم وإنتاجية العمل..... ٥
٤. مبادرات مصرف لبنان في خدمة العلم والعمل..... ٧
٥. الخاتمة..... ٩

"الاقتصاد لا يمكن أن يفصل عن الاجتماع. فيجب أن يهدف الاقتصاد دائماً وأبداً إلى تنمية الأوضاع الاجتماعية وترقيتها، لا تنمية الثروة لأجل الثروة فحسب، وهنا الفارق والفاصل الرئيسي بين الذهنية المسيطرة على الاقتصاد الحر، وبين الاقتصاد الإنساني".<sup>١</sup>

لا تزال هذه الكلمات التي رددتها كمال جنبلاط قبل أكثر من خمسين عاماً تتحدّى غبار الزمن، لتحياكي كل الأزمات والمعضلات الاجتماعية-الاقتصادية التي عاصرناها وواجهناها، وما زلنا، حتى يومنا هذا، على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. فميزة كمال جنبلاط، الذي يستضيفنا مركزه الثقافي الاجتماعي اليوم، تكمن في رؤيته الثاقبة والاستشرافية هذه. لقد استندت نظريته الاقتصادية على جملة مبادئ، نحن في أشد الحاجة إليها اليوم للنهوض بوطننا من بؤرة الأزمات التي يتخبّط فيها، ولإزالة الدرب أمام شباننا الذي يتعطّش لرياح التغيير والحياة الكريمة العريضة. وتتلخّص هذه المبادئ في التخطيط الشامل، وقدسية العمل والإنتاج، وتشجيع الابتكار المعرفي، وتوجيه الإنتاج، والتوزيع العادل للثروة، والتنوع الإنتاجي.<sup>٢</sup>

وأغتنم هذه الفرصة لأوجّه التحية لكل عمال لبنان، بمختلف قطاعاتهم، ونحن على مسافة أيام قليلة من عيدهم، وأؤكد لهم أن تفانيهم في سبيل تأمين لقمة العيش ورفعة وطنهم تستحق أكثر بكثير ممّا يُتاح لهم اليوم من فرصٍ ومقدّرات، في بلدٍ زاخرٍ بالطاقات الكامنة. وأنا ملء الثقة أن جهودهم لا بدّ وأن تُثمر يوماً ما أضعاف ما ثمره اليوم، إذا ما التزموا بروحية العمل المنتج والتطور المعرفي، ليحصدوا وطناً فيه من التقدير للعلم والعمل ما يليق ببذل طالبي العلم وعطاء منتجي العمل.

ولا بدّ من التنويه بالمؤسسة التربوية المتميّزة التي تشارك في رعاية هذا اللقاء، ألا وهي جامعة البلمند، التي تمثّل أنموذجاً للصرح العلمي الثقافي اللبناني الرصين الذي لا يكلّ من التطور والتقدّم. وقد كان لي شرف مواكبة مسيرتها الغنية على مدى العشرين عاماً الماضية بقيادة الدكتور إيلي سالم صاحب البصيرة الحكيمة، حين كان صاحب الغبطة البطريرك يوحنا العاشر اليازجي متواجداً بين طلابها وأساتذتها عميداً ومطراناً، يبارك خطواتها على درب الألف ميل. ففي حين تمضي هذه المؤسسة قدماً في تنفيذ خطتها العشرية الطموحة<sup>٣</sup>، لتتجاوز منتصف الطريق، تقوم بتأدية رسالة تربوية عالية الجودة، مخرّجةً أفواجاً من الشباب اللبناني والعربي المتميّز، الذي يستحقّ منا كلّ جهدٍ ومثابرة لتأمين فرص عملٍ لائقة له في وطنه، وهو ما سأبحثه في ورقتي هذه. سأتناول في هذا السياق أولاً، لمحةً عن أوضاع لبنان الاجتماعية-الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلّق بمعضلة العلاقة المختلّة بين التعليم الجامعي وسوق العمل. ثانياً، سوف أعرض بعض الأفكار والعوامل التي أعتبرها ضروريةً لجسر الهوة بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وذلك من خلال تطوير بنية هذين الطرفين معاً. ثالثاً، سأنطرق بشكلٍ عام، من خلال موقعي في مصرف لبنان، لسياسات ومبادرات المركزي التي تخدم تصحيح هذا الاختلال.

## ٢. واقعٌ مختلٌ لعلاقةٍ تلازمية

من نافلة القول إن العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل هي علاقةٌ تكامليةٌ وتلازمية. فالجامعات تمثل أحد أهم البيئات الثقافية الحاضنة والمختبرات العلمية التفاعلية للعناصر الشابة التي تتحضّر لخوض غمار سوق العمل وعملية الإنتاج. لذلك، من البديهي أن يسبّب أيّ اختلالٍ في التطابق ما بين مخرجات التعليم من مجالات الاختصاص الجامعي من جهة ومدخلات وحاجات سوق العمل من جهةٍ ثانيةٍ إلى مراكمة البطالة، وحرمان الاقتصاد الوطني من توظيف طاقاتٍ شبابيةٍ إنتاجية، وحرّف هذا الاقتصاد بعيداً عن مكامن الإنتاج والتطور المعرفي والتقدّم التقني والقدرة التصنيعية. وهذا هو بيت الداء في العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل في لبنان، كما يظهر من خلال واقع الشباب اللبناني الجامعي وعلاقته بسوق العمل.

يعاني الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في لبنان اليوم من جملة تحديات استراتيجية، بدءاً من تأثره المباشر بتداعيات الأزمة السورية، مروراً بعبء الدين العام وعجز الموازنة وانخفاض نسبة النمو والبطالة والفساد الإداري والخلل في العمل المؤسساتي والعمالة غير المنظمة والإقصاء المالي، وصولاً إلى انعدام الاستقرار الأمني. وإذا تمعّننا بسوق العمل اللبناني، نجد أن العمالة شهدت بطئاً في نموّها (١,١ بالمئة) على الرغم من النمو السريع نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٧ (٣,٧ بالمئة)، والذي بلغ متوسط ٨ بالمئة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠. وهذا يدل على ضعف المرونة في نمو العمالة (٠,٢ بالمئة فقط)، وهو أقل بكثير من مرونة نمو العمالة في بلدان عربية أخرى. كما تنتمي الغالبية العظمى من الوظائف لمجال الخدمات المنخفضة الإنتاجية، مثل القطاع العام وقطاعات التجارة والبناء (٧٩ بالمئة)، في حين تتجه العمالة بعيداً عن الزراعة، والصناعة، والقطاعات ذات الإنتاجية العالية (١٨ بالمئة).<sup>٤</sup> إلى ذلك، توظّف الخدمات العالية الإنتاجية، مثل قطاعات المال والمصارف والاتصالات، حوالي ١٤ بالمئة من اليد العاملة فقط، وتوظّف قطاعات التصنيع حوالي ١٢ بالمئة. وتشير الإحصاءات أنّ ٤٠ بالمئة من العمال يعملون في أعمال تناسب وظائفهم جزئياً أو لا تناسبها على الإطلاق.<sup>٥</sup>

بناءً على واقع لبنان المأزوم، من حيث تأثره المباشر بالحرب في سوريا وارتداداتها الأمنية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة، لقد كان لكثافة تدفق النازحين السوريين بالغ الأثر على تردي الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية في لبنان، الذي يتحمّل بدوره عبئاً يفوق طاقته بأضعاف. في هذا المجال، تجاوزت خسائر لبنان منذ اندلاع الأزمة السورية ١٣ مليار دولار حسب المصادر الرسمية اللبنانية، بحيث انخفض النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى قرابة الصفر بالمئة. كذلك أدى الأثر الانكماشى لتدني أسعار النفط إلى انخفاض التحويلات إلى لبنان، مما ساهم، مع تراجع حركة التصدير والاستثمار، في مضاعفة العجز في ميزان المدفوعات ليصل إلى ٣ مليارات دولار في العام ٢٠١٥. وشهد لبنان زيادة في مستويات الفقر منذ عام ٢٠١١، بحيث ارتفع عدد الفقراء المقيمين حالياً في لبنان بنسبة ٧٠ بالمئة. كما تضاعف معدل البطالة بين اللبنانيين منذ عام ٢٠١١، حيث بلغت نسبته ٢٠ بالمئة. إن هذه المعدلات ترتفع بشكل خاص في

أوساط النساء (١٨ بالمئة) والشباب (٣٤ بالمئة). وتكمن المفارقة في أن معدلات البطالة ترتفع مع ارتفاع معدلات التعليم.<sup>vi</sup>

بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، يتّصف سوق العمل اللبناني بارتفاع نسبة العمالة غير الرسمية، التي تصل إلى ١٩ بالمئة من العمال الذين يفتقرون إلى التأمين الاجتماعي وحماية قوانين العمل. كما يزاوُل ٣٦ بالمئة من العمالة العمل الحر، فيما يعاني غالبيتهم من تديني المهارات وانخفاض الإنتاجية ومحدودية توفّر التأمين الرسمي.<sup>vii</sup> في هذا السياق، لا يؤمّن نظام شبكة الأمان الاجتماعي في لبنان الحماية الكافية تجاه فقدان الوظيفة أو العجز، حيث يصنّف لبنان ضمن الدول الأضعف في العالم بالنسبة لتوفير هذه الحماية (١١٧ من أصل ١٢٢)، في حين يبلغ المعدّل التراتبي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٦٢.<sup>viii</sup>

أما فيما يتعلّق بتوفّر المعلومات والبيانات الإحصائية الموثوقة والمحدّثة في الوقت المطلوب، فهذه معضلة تاريخية في لبنان. والهوة الرقمية هذه تؤدي، فيما تؤدي إليه، إلى صعوبة التخطيط، في حال وجدت النية لذلك، وغياب التقصي الإبداعي وتقويض عملية اتخاذ القرار والشفافية والمساءلة وفعالية السياسات، مما يجهض أي جهدٍ لسدّ الفجوة وإصلاح العلاقة ما بين نظم التربية وقوة العمل.

في ظلّ هذا الواقع لسوق العمل، تشير التقديرات إلى وصول نحو ٥٠ ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل، منهم ٣٥ ألف متخرج جامعي، في حين لا تخلق المؤسسات أكثر من ١٠ إلى ١٢ ألف فرصة عمل. كما بلغ معدّل النمو السكاني بين الأعوام ١٩٩٠ و ٢٠١٠ ٥٨ بالمئة، وتجاوز معدّل المشاركة في القوى العاملة ٤٦ بالمئة في العام ٢٠١٠.<sup>ix</sup> ويفاقم الفقر مشكلة البطالة بين أوساط الشباب الجامعيين، حيث تبلغ نسبة خريجي الجامعات الفقراء العاطلين عن العمل الثلث، فيما يوجد واحد فقط من بين كل خمسة من خريجي الجامعات غير الفقراء عاطلون عن العمل. كذلك يسبّب التفاوت في المداخل المتأتية من الفقر لا مساواةً بين المواطنين من حيث الحصول على التعليم العالي الجودة في القطاع الخاص، وذلك بسبب تديني إنفاق القطاع العام على التعليم. ويلاحظ أن الكثير من الشباب المحبطين يقرّرون ببساطة الانسحاب من القوة العاملة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن معدلات الخمول بين الشباب في لبنان سجّلت نسبة ٧٠ بالمئة في العام ٢٠١٣، مقارنةً مع المتوسط العالمي البالغ ٥٣ في المائة. من هنا، يفسّر تضافر كل هذه العوامل، بالإضافة إلى الفجوة بين توقعات الأجور للعمالين وأسعار السوق المنخفضة، موجات الهجرة الدائمة لشبابنا من أجل العمل في الخارج، تحت ضغط العمالة الوافدة والنازحة من الدول المحيطة.<sup>x</sup>

إن المنظومة التعليمية في المنطقة العربية عموماً ولبنان خصوصاً تعاني من فجوةٍ تفصلها عن الاقتصاد وقوى السوق والتطوّرات المعرفية والتقنيات الصناعية، والتي تشكّل العناصر الحيوية لبناء تنميةٍ عصريةٍ ونهضويةٍ شاملة. فهذه المنظومة ما زالت تفتقد إلى الحدّ المطلوب من البنية

المعرفية والعلمية التي تقوم على منهجية البحث والتطوير والإبداع والاختبار. ومن هنا تتبع صعوبات المناهج التعليمية العربية وتداعياتها الاقتصادية، التي تحكمها ثقافةً سياسية تضخم عدد رجال الأعمال المدمرين، من النوع الذي تحدّث عنه الاقتصادي وليم بومول (Baumol)، الذين يبحثون عن فرصٍ لاستنزاف البلاد، من خلال استنزاف القطاع العام. فالمناهج التعليمية العربية، ونحن جزءٌ منها، ما زالت أسيرةً مناهج واختصاصاتٍ تقليديةٍ ومعلّبة، ولا تعطي انتباهاً كافياً لأهمية الجودة والإبداع في التربية، إضافةً إلى ضرورة التوجّه نحو تعزيز القطاعات المهنية التصنيعية. وهنا من المفيد ذكر حادثةٍ تاريخيةٍ معبرة، على سبيل المقارنة، حيث أنه في حين شكّلت هزيمة بروسيا (ألمانيا اليوم) أمام نابليون في معركةٍ واحدةٍ حافزاً للبروسيين الألمان على رؤية أسباب هزيمتهم في ضعف تقنياتهم ليحوّلوا بروسيا (ألمانيا حالياً) مذاك الحين إلى مركزٍ رائدٍ في العلم والتكنولوجيا، فإن العديد من الهزائم والخسائر الاقتصادية الفادحة فشلت في تغيير السياسات العربية. إضافةً إلى ما سبق، هناك سببان أساسيان يساهمان في شلل العلاقة بين المنظومة التعليمية وسوق العمل: الأول هو أن العلم والتقنيات في البلدان العربية يُضخّان إلينا بواسطة عقودٍ تمنع امتلاك هذه التقنيات، لتبقيها تحت سيطرة الأجنبي، مسببةً في الوقت نفسه الجمود في القدرات العلمية الذاتية. أما السبب الثاني، فهو النظام المالي الذي يخصّص الموارد لتنفيذ المشاريع لأهدافٍ تجاريةٍ بحتةٍ دونما اعتبارٍ لأهمية اكتساب المعرفة والتقنيات.<sup>xi</sup>

### ٣. ردم الهوة: بحثية التعليم وإنتاجية العمل

إن الاختلال في العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل في لبنان ينبغي أن يُقارَب عن طريق ردم الهوة بواسطة طرفي العلاقة. إذ يجب تطوير المناهج التعليمية لتساير متطلبات العصر المعرفي وتواكب حاجات الاقتصاد الإنتاجي، وفي الوقت نفسه لا بدّ من إعادة إنتاج بنية سوق العمل بإطلاق الآليات الكفيلة بتنمية قدرات قوى السوق على خوض غمار اقتصاد المعرفة والإنتاج الصناعي-الزراعي-التقني، وعدم الاكتفاء بمحدودية القطاع العام وقطاعات التجارة والبناء والخدمات. هنا لا بدّ من الإضاءة على ثلاثة مكونات مركزية ومتراصة في كل مراحل التنمية: العلم والمعرفة، والجامعات والمعاهد، ومؤسسات الأعمال. وتصبح المكونات نشطة حالما يبدأ البلد باكتساب المعرفة، وتعزيز التعليم الوطني والأجنبي، واستيراد المعدات والسلع الرأسمالية والخبرات الأجنبية. في هذا السياق، ينبغي التركيز على خمسة مظاهر:

١. موقع العلم والمعرفة في التخطيط التنموي،
٢. تضمين تفاصيل المنظومة التعليمية وسوق العمل في التخطيط،
٣. تجسيد الأدوات الوطنية لامتلاك التقنيات ومراكمتها من خلال إقامة العقود الأجنبية،
٤. تحويل التنمية إلى عمليةٍ تفاعليةٍ وتعاقديةٍ وتواصليةٍ مع التجارب الخارجية،
٥. إدماج المعايير العلمية في المفاوضات حول المشاريع.<sup>xii</sup>

إذا أردنا التطرّق لبعض المفاهيم والآليات الضرورية من أجل صوغ علاقة تضافر قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية-الاقتصادية، يمكننا لحظ التالي:

أولاً، من ناحية تطوير المناهج التعليمية:

- بناء منظومة البحث والتطوير، كونها الوسيلة العلمية الناجعة للاستفادة من التقدم العلمي والتقني والحداثي من أجل إيجاد الوسائل الإنتاجية الفضلى والحلول للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية المستعصية عن طريق الإبداع والابتكار. ويتم ذلك بواسطة إقامة كليات ومراكز وجمعيات للتعليم العالي والمهني، ومكتبات، وخدمات المعلومات، ومتاحف، وخدمات المعايرة، وبرامج صناعية-زراعية.. وكل هذه الآليات متخصصة بالبحث والتطوير وإنتاج المعرفة.<sup>xiii</sup>
- تعزيز وتطوير التعليم المهني، كرافدٍ للتعليم الجامعي، وربطه بمناهج الممارسات الفضلى والمعايير الدولية، كونه يشكّل الأداة العلمية لتزويد الطاقات الشبابية بالكفاءات المطلوبة في مجالات التصنيع والمعلوماتية والتقنيات العالية والاتصالات. ولنا في تجارب دول شرق آسيا أمثلة كثيرة في هذا المضمار. كما نلحظ في ألمانيا وسويسرا كما وفي الولايات المتحدة واليابان مثلاً ازدهار كليات المجتمع والمدارس التقنية ومدارس الأعمال والمدارس المهنية.<sup>xiv</sup>
- إيلاء أنظمة التعليم الحديث والمتجدد، والتدريب لتعلّم مهارات العمل، أهمية قصوى، وتشجيع أرباب العمل على توفيرها، بغية تحويل الشباب المتعلّم من متلقٍ للمعلومات وحافظٍ للبيانات إلى آخذٍ بأهداف المجتمع ومحلّلٍ للبيانات.<sup>xv</sup> ويصبّ هذا حكماً في خانة تحسين الجودة الإنتاجية واكتساب التقنيات الإنتاجية التنافسية الحديثة، وصولاً إلى إنجاز التنمية في مختلف المجالات.<sup>xvi</sup>
- إقامة برنامج لتطوير التعليم يقوم على أساس شراكة قوية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بغية إنشاء سلطة تعليمية فعالة، تبنى على التكامل بين الإمكانيات الضخمة للمحيط العربي وتستفيد من تجارب الدول المتقدمة.<sup>xvii</sup>

ثانياً، من ناحية إعادة إنتاج بنية سوق العمل:

- بناء منظومة تخطيط ومعلومات لسدّ الفجوة الرقمية والإحصائية التي تساهم في مفاخرة الخلل بين التعليم وسوق العمل.
- السعي إلى إيجاد الوسائل والموارد الكفيلة بتحسين حصّة الأجور من الناتج المحلي، والتي تعاني من تراجعٍ مستمرٍ بسبب تخلف القوانين وضعف المؤسسات، حيث تشير التقديرات إلى بلوغها نسبة ٢٥ بالمئة عام ٢٠١١ بعد أن كانت ٥٥ بالمئة عام ١٩٦٤.<sup>xviii</sup>
- وضع آليات إعادة هيكلة سوق العمل، بحيث يصبح أكثر توازناً باتجاه القطاعات الإنتاجية-التصنيعية-الزراعية، وذلك بهدف الحدّ من التوجّهات الريعية الاحتكارية للسوق والاقتصاد اللبنانيين، والتي تقوّض عملية النهوض والتطور والتنمية الإنتاجية والمعرفية، وتراكم

- البطالة والفقر والفساد. ويكمن البديل في تعزيز اتجاهات التراكم الإنتاجي وليس المالي البحت، واكتساب آليات التطور التقني والمعرفي.
- إعادة الاعتبار لآليات ممارسة الحقوق والحريات النقابية لما لها من دور حيوي ومحوري في تنشيط حركة العمل وتفعيل إنتاجيتها، عبر الدفاع عن حقوق العمال وحماية مكتسباتهم وتنظيم شؤونهم. ويصبّ هذا في مصلحة خلق اقتصادٍ منتجٍ أكثر عدالة، مما يعزّز النمو ويساهم في التنمية الشاملة. وما مظاهر الحراك المطلبي التي نشهدها بين الفينة والأخرى إلا تعبيرٌ عن الحاجة الملحة إلى هذه الآليات.
  - تقوية منظومة شبكة الأمان الاجتماعي التي تعاني من ضعفٍ بنيوي ومؤسّساتي، وذلك لما لها من دورٍ في حماية الأمن الاجتماعي والتخفيف من هجرة الطاقات الشبابية الإنتاجية.
  - إيجاد الوسائل لخلق فرص عمل نظامية لليد العاملة العالية المهارة والأقل مهارة على السواء، عن طريق البناء على القطاعات المعرفية الإنتاجية الحديثة التي توفر لليد العاملة اللبنانية ميزة تفاضلية وأفضلية تنافسية، خاصة إذا ما تلقّت التأهيل والتدريب المناسبين، كقطاعات الصناعة، والزراعة، والمعلوماتية، والاتصالات، والطاقة البديلة والمتجددة، والطاقة المائية، وهندسة البيئة. هذا بالإضافة إلى الاختصاصات المتعلقة بطاقة لبنان النفطية الكامنة، كهندسة البترول، والصناعات النفطية، واختصاصات القوانين المتعلقة بالطاقة، واختصاصات الحفر والتنقيب والصيانة.
  - الاشتراك المباشر للدولة في مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي مع قوى السوق المحلي والاستثمار الأجنبي في إدارة وتنفيذ وتسويق وتمويل برنامج متكامل للتصنيع والتنمية الشاملة.<sup>xix</sup>

#### ٤. مبادرات مصرف لبنان في خدمة العلم والعمل

يأخذ مصرف لبنان على عاتقه منذ تأسيسه، وبشكلٍ خاص خلال العقدين الماضيين، ممارسة صلاحياته كسلطة نقدية برؤيةٍ تنمويةٍ شاملةٍ ومستدامة، واضعاً نصب عينيه تثبيت الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي والحصانة المالية والمناخ المصرفية والأمن الاجتماعي. وفي سبيل ذلك، يحرص المركزي على تجاوز التحديات التي تفرضها الأزمات التي يشهدها النظام المالي العالمي وسط تداعيات أزمته العالمية، وتعاني منها منطقتنا بنتائجها المفصلية على المستويين السياسي والاقتصادي، ويعايشها وطننا عبر تعثر مؤسساته وأعباء اقتصاده. وهنا تبرز الأهمية الاستراتيجية للدور الحيوي الذي تؤديه السلطة الاقتصادية-النقدية، مصحوبةً بالقطاع المصرفي-المالي، في صيانة وتفعيل الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في أبعاده المالية والتنموية لسد ما يمكن من ثغراتٍ على الصعيد الاقتصادي-الاجتماعي-التموي. في هذا السياق، تتبلور توجهات مصرف لبنان في انتهاز سياسةٍ نقديةٍ غير تقليدية، أضحت نموذجاً يُحتذى به في المصارف المركزية العالمية، وتقوم على مبادراتٍ وهندساتٍ توازن بين صيانة الاقتصاد وتنمية المجتمع.

وفي المضمار الذي نبحث فيه، يصبّ كثيرٌ من مبادرات مصرف لبنان في خاتمة تمكين التعليم وتفعيل العمل. فقد تميّزت مبادرات مصرف لبنان غير التقليدية بنجاحاتها في ابتداء المبادرات وابتكار الحلول في مواجهة التحديات الاجتماعية-الاقتصادية-البيئية من خلال إطلاق المبادرات التحفيزية للمصارف في مجال التسليف إلى القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية، وتأمين مزيدٍ من فرص العمل وإعادة تكوين الطبقة الوسطى، وذلك بفوائد مقبولة عن طريق إعفاء المصارف من جزءٍ من احتياطيها الإلزامي وتوفير قروضٍ لها بفوائدٍ متدنية. في هذا الإطار، تخطت القروض السكنية المئة ألف، وبلغت قروض التعليم الجامعي خمسين ألفاً، بنسبة فائدةٍ لا تتجاوز الثلاثة بالمئة. وقد بلغ مجموع قيم الرزم التحفيزية منذ إطلاقها عام ٢٠١٣، ما يوازي الـ ٥ مليارات دولار، مساهمةً بـ ٥٠ بالمئة من النمو المحقق خلال الأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥. ونظراً لاستمرار الصعوبات السياسية والاقتصادية وانعكاساتها السلبية على النمو الذي يتوقع أن يقارب الصفر بالمئة هذا العام، اتخذ المجلس المركزي مؤخراً قراراً بإطلاق رزمة تحفيزات جديدة للعام ٢٠١٦ تبلغ المليار دولار.

فضلاً عن ذلك، قام مصرف لبنان بتأمين موارد الرسملة لقطاع اقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، بابتكار هندسة مالية تضع بتصرف هذا القطاع نحو ٦٠٠ مليون دولار. وقد تمّ ذلك من خلال منح المصارف تسليفاتٍ دون فائدةٍ مقابل المساهمات التي تقوم بها في الشركات التي تعنى باقتصاد المعرفة وذلك ضمن عدة شروط، من ضمنها مدى مساهمة المشروع في النمو الاقتصادي والاجتماعي وفي توفير فرص عمل في السوق المحلية، وتالياً زيادة الثروة الوطنية اللبنانية، ودعم المهارات الفكرية الإبداعية في أوساط الشباب بشكلٍ خاص. وقد تمّ توظيف أكثر من ٢٥٠ مليون دولار في هذا القطاع حتى الآن، والذي يُعتبر قطاعاً إنتاجياً واعداً للبنان، كما القطاع المالي وقطاع النفط والغاز. وبالإضافة إلى دعم اقتصاد المعرفة، يهدف التعميم إلى تحفيز آليات تأسيس شركات جديدة في لبنان، والتي قد تتحوّل في المستقبل إلى شركات مساهمة قابلة لإغناء الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل جديدة وتعزيز عمل السوق المالية، حيث أن موضوع التعميم هو عملية الرسملة وليس الإقراض، إذ أنه يوفّر آلية للمصارف اللبنانية كي تشارك في رأس مال تلك الشركات الناشئة. وبالتالي، فإن التعميم يجنب القطاع الخاص عبء كلفة الدين الذي يمكن أن يحد من إمكانيات الاستثمار لدى المؤسسات. كما قام مصرف لبنان بإطلاق مبادرتين تقضيان بإنشاء مخيمات إعدادية / تدريبية / تحفيزية (Boot Camps) لتشجيع الطلاب أصحاب الأفكار الخلاقة بغية تطويرها إلى مشاريع عملية، وعليه، الارتقاء بالابتكار من الفكرة (Invention) إلى حين إيصالها إلى السوق (Innovation). هذا بالإضافة إلى دعمه للشركات المسرّعة للأعمال في لبنان، من خلال إطلاقه للمنصة التكنولوجية الرقمية.

وفي ذات الإطار الهادف إلى دعم مختلف القطاعات الإنتاجية، أصدر مصرف لبنان مؤخراً تعميماً ينصّ على منح قروضٍ مدعومة لقطاع إنتاج الأعمال الفنية في لبنان، من أفلام سينمائية أو



تلفزيونية أو أعمالٍ روائيةٍ أو وثائقيةٍ أو تثقيفيةٍ أو مسرحيةٍ. وتأتي هذه المبادرة لإعادة الاعتبار لقطاعٍ لطالما تميّز فيه لبنان، كجزءٍ من بيئته الثقافية الغنية وإرثه الإبداعي. ويمكن لهذا القرض أن يمتد على مدى ١٦ عاماً، على أن يتم تنفيذ ما لا يقل عن ٩٠ بالمئة من العمل في لبنان.

## ٥. الخاتمة

ختاماً، إن لموضوعي العلم والعمل ميزةً لا بل قدسيةً خاصة، لطالما ذكرتها تعاليم الديانات السماوية وحكمُ الفلاسفة. وبهذا المنطق، إن كل ما من شأنه إحداث شرحٍ بينهما وقطيعةٍ بين مكوّناتهما ومفاعيلهما لهو هرطقةٌ وتجديفٌ وفسادٌ وخطيئة. فكيف إذا كانت هذه الخطيئة تُرتكب بحقّ نبضِ الأمة وفلذات الأكبَاد وأمل المستقبل.. ألا وهم الشباب؟

وشكراً.

- 
- <http://anbaaonline.com/?p=394648> i
- <http://anbaaonline.com/?p=110248> ii
- <http://www.balamand.edu.lb/AboutUOB/HistoryEvolution/Pages/HistoryEvolution.aspx> iii
- iv روباينو، د. وساید، ه.، ٢٠١٢ Good Jobs Needed: The Role of Macro, Investment, Education, Labor and Social Protection Policies (MILES): البنك الدولي.
- v <http://www.cglt-lb.org/EventsDetails.aspx?EventsID=396>
- vi روباينو، د. وساید، ه.، ٢٠١٢ Good Jobs Needed: The Role of Macro, Investment, Education, Labor and Social Protection Policies (MILES): البنك الدولي.
- vii روباينو، د. وساید، ه.، ٢٠١٢ Good Jobs Needed: The Role of Macro, Investment, Education, Labor and Social Protection Policies (MILES): البنك الدولي.
- viii Lebanon Economic Monitor, 2014. The World Bank.
- ix Towards Decent Work in Lebanon\_Issues&Challenges - ILO - 2015
- x International Poverty Center, 2008.
- xi زحلان، أ، ٢٠١٢. العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية.
- xii زحلان، أ، ٢٠١٢. العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية.
- xiii زحلان، أ، ٢٠١٢. العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية.
- xiv زحلان، أ، ٢٠١٢. العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية.
- xv بيضون، ع. وآخرون، ٢٠٠٦. الشباب العربي ورؤى المستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية.
- xvi زحلان، أ، ٢٠١٢. العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية.
- xvii المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، ٢٠١١. مركز دراسات الوحدة العربية.
- xviii <http://www.cglt-lb.org/EventsDetails.aspx?EventsID=396>
- xix المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، ٢٠١١. مركز دراسات الوحدة العربية.